

المعجمية العربية

قضايا وأفاق

جاءت هذه السلسلة لتعريف الباحثين والمهتمين
بالمعجمية العربية في كل من الجوانب النظرية والعملية
على وجه الخصوص من خلال تناولها لمختلف
المسائل المعجمية التي تواجهنا في حياتنا
العلمية والثقافية. فإذ كانت المعجمية
تعد من العلوم التي تحتاج إلى مزيد من
الاهتمام والدراسة، فإننا نأمل أن
تكون هذه السلسلة منارة للباحثين
والمتخصصين في هذا المجال.

إعداد وتقديم

د. منتصر أمين عبد الرحيم

د. حافظ إسماعيلي علوي

كنوز
المعرفة

www.darkonoz.com

سلسلة المعرفة اللسانية Linguistic Knowledge

يتأسس إنتاج المعرفة في الخطاب اللساني المعاصر على مبدأ تخريط المعرفة؛ أي مبدأ التداخل والتكامل بين اللسانيات وأنساق معرفية لها استقلاليتها الأنطولوجية في خريطة العلوم الحديثة. وتأتي هذه السلسلة لتفتح على أعمال تقرن الخطاب اللساني بعلوم متنوعة وبمحاور تطبيقية مختلفة مستجدة، لذلك سيتم التركيز على بعض القضايا التي لم يحصل فيها تراكم في سوق الكتابة اللسانية العربية. ترحب السلسلة بنشر إسهامات الباحثين، سواء كانت دراسات وبحوث جماعية، أو كتب فردية.

من محاورنا القادمة:

- ❖ التخطيط اللساني والعودة
- ❖ المعرفة اللسانية والأمراض اللغوية
- ❖ الخطاب اللساني المعاصر ووجائمه
- ❖ آفاق المعرفة اللسانية المعاصرة
- ❖ اللسانيات والعلوم المعرفية
- ❖ اللسانيات التطبيقية
- ❖ اللسانيات التربوية

المشرف العام:

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

التحرير والتنسيق:

د. حافظ إسماعيلي د. محمد الملاح
د. منتصر أمين د. محمد إسماعيلي

العنوان الإلكتروني:

knowledgelinguistic@gmail.com

المعجمية العربية قضايا وآفاق

مجموعة من المؤلفين

إعداد وتقديم

د. منتصر أمين عبد الرحيم د. حافظ إسماعيلي علوي

الجزء الأول



الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2013/11/4087)

413,28

القهري، عبدالقادر الفاسي
المعجمية العربية/ قضايا وآفاق / عبدالقادر الفاسي
الفهري، حافظ إسماعيلي علوي. - عمان: دار كنوز المعرفة
للنشر والتوزيع، 2013
(446) ص.
ر.ا.: 2013/11/4087.
الواصفات: / اللغة العربية // القواميس /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن
رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك : 5 - 321 - 74 - 9957 - 978 - ISBN:

حقوق النشر محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار
كنوز المعرفة - عمان - الأردن، ويحظر طبع أو
تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب
كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته
على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً



دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: +962 6 4655877 - فاكس: +962 6 4655875
موبايل: +962 79 5525494 - ص.ب 712577 عمان
الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com
إيميل: dar_konoz@yahoo.com - info@darkonoz.com

المشاركون في الكتاب

مصر	د. أشرف عبده
المغرب	د. امحمد الملاح
إسبانيا	د. بولا سانتيان غريم
لبنان	د. جورج متري عبد المسيح
المغرب	د. حافظ إسماعيلي علوي
المغرب	د. خالد اليعبودي
المغرب	د. ربيعة العربي
المغرب	د. عبد الرحمن بودرع
تونس	د. عبد الرزاق بنور
المغرب	د. عبد العلي الودغيري
تونس	د. عبد الفتاح الفرجاوي
المغرب	د. عبد القادر الفاسي الفهري
الجزائر	د. عبد القادر سلامي
المغرب	د. عز الدين البوشيخي
العراق	د. علي القاسمي
مصر	د. فاتن الخولي
سوريا	د. محمد خالد الفجر
المغرب	د. محمد خطابي
المغرب	د. محمد غاليم
الجزائر	د. مختار درقاوي
المغرب	د. مصطفى غلفان
مصر	د. المعتز بالله السعيد
مصر	د. منتصر أمين عبد الرحيم
لبنان	د. ميشال زكريا
مصر	د. وفاء كامل فايد
الأردن	د. وليد العناتي
مصر	د. يوسف محمد أبو عامر

الفهرس

٩		❖ التقديم
٢١	المحور الأول: المعجمية العربية بين التراث والمعاصرة	
٢٣	د عبد العلي الودغيري	❖ نحو قاموس اللغة العربية حديث ومتجدد
١٧	د جورج متري عبد المسيح	❖ المعاجم العربية الحديثة وحاجات الناشئة اللغوية
٨١	د محمد خالد الفجر	❖ إرهاصات المعجم المختص المعاصر في التراث العربي: التلاقي والاختلاف
١١٣	د وفاء كامل فايد	❖ المعاجم العربية القطاعية بين التراث والمعاصرة: معجم التعابير الاصطلاحية نموذجاً
١٣٣	د. منتصر أمين عبد الرحيم	❖ المعجم ثنائي اللغة في التراث العربي الإدراك للسان الأتراك لأبي حيان الأندلسي نموذجاً
١٥٧	المحور الثاني: المعجمية العربية: دراسة وتقييم	
١٥٩	د ميشال زكريا	❖ إشكالية المصطلح الألسني
١٧٧	د خالد اليعبودي	❖ المصطلحات اللسانية المعربة في المجال المعجمي: مقارنة نحو التأصيل
٢١١	د مصطفى غلفان	❖ طبيعة المفهوم اللساني وتحديدده في معجم اللسانيات الحديثة
٢٢٩	د محمد خطابي	❖ مقارنات بينية: معاجمنا ومعاجمهم
٢٨٧	د ربيعة العربي	❖ المصطلحية العسكرية: مقارنة وصفية مقارنة
٣٠٧	د عبد القادر سلامي	❖ المعجم النباتي المختص بين الفصحى والعامية في تلمسان
٣٤٣	د أشرف عبده	❖ ملاحظات حول التعريف العلمي في معاجم المجمع المتخصصة

٣٦١	د عبد الفتاح الفرجاوي	❖ من قضايا الدلالة في التعريف القاموسي: مشتقات مادة (ه م ش) نموذجاً
٣٧٧	د مختار درقاوي	❖ صناعة التعريف في المعجم العربي لدى الجيلالي حلام
٤٠١	د وليد أحمد العناتي	❖ معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن: دراسة لسانية معجمية

إرهاصات المعجم المختص المعاصر في التراث العربي التلاقي والاختلاف

د. محمد خالد الفجر

توطئة

سيحاولُ الباحثُ في هذه الصفحاتِ تسليطَ الضوءِ على ظاهرةٍ معجميةٍ تراثيةٍ التقى فيها مصنفو المعاجم العربية المختصة مع بعض مظاهر تصنيف المعاجم المختصة المعاصرة، وكذلك سيبيِّن جوانب القصور التي إعترت المعاجم المختصة التراثية، فسيُبرزُ البحثُ نقاطَ التلاقي والاختلاف بين المعاجم موضوع البحث، وبين مبادئ تصنيف المعاجم المختصة المعاصرة، وليست الغاية من هذه الإطلالة التَّفنيُّ بماضٍ تليدٍ، وإنما هي محاولةٌ للوقوف على نواح علمية ظهرت في تصنيف المعاجم العربية التي تُعدُّ سلسلةً ضمن سلاسل الإنتاج البشري للمعرفة، فإبرازُ مثل هذا الإنجاز العربيَّ يحدِّدُ خطوطَ التلاقي في إنجاز المعرفة الإنسانية بين جميع الأمم، لا سيَّما أننا في عصر اختصرت واختزلت فيه المسافات فوسم بأنه عصرُ التَّواصل أو عصرُ القرية الصَّغيرة، هذا من ناحية الإنتاج الإنساني، أمَّا من ناحية الحاجة العربية فإنَّ مثل هذه الإطلالة تُعدُّ مفيدةً من ناحيتين الأولى: نظرةٌ تاريخيةٌ لفنِّ من فنون الصَّناعة المعجمية وذلك بتتبع بعض مظاهر التَّنوع في التصنيف المعجمي العربي المختص، والثانية: أنها تختزلُ علينا طريقاً طويلاً من البحث والجهد؛ وذلك لأنَّ مثل هذا الإنتاج العربيَّ للمعاجم يُعيِّننا على تصنيف المعجم المختص المتَّفِق مع طبيعة لغتنا وسماتها، بحيث لا يُقطعُ خطُّ التَّواصل مع تراثها الغنيِّ، وهذه ميزةٌ من ميزاتِها التي يحقُّ لها التَّباهي بها وهي عدمُ القطيعة المعرفية بين ماضيها وحاضريها.

أهمية المقارنة

دعا غير واحد من أهل العلم إلى أهمية الرجوع إلى التراث العربي وإلى ضرورة إحياء ما فيه من كنوز مؤكدين أنه إذا أحسنا التتقيب عنها توافرت لنا مادة بديعة تفيّدنا في مشاريع المعجمية المعاصرة، ومن هؤلاء العلماء فيلبر (Helmut Felber) رئيس الهيئة الدولية للمصطلحية (Infoterm)، الذي دعا إلى إجراء مسح كامل للثروة المصطلحية التي أنتجتها الحضارة العربية الإسلامية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، فقال: «إن اللغة العربية تحتل مكاناً متميزاً في تطوير المصطلحية؛ لأنه منذ القرنين التاسع والعاشر، وُضعت المصطلحات العربية في الفلسفة والرياضيات والطب وحقول أخرى، أو تُرجمت المصطلحات اليونانية إلى العربية. لقد نقلت العربية الحضارة والعلوم اليونانية. وهذه المصطلحات المتوفرة بالإضافة إلى الرصيد الموجود من عناصر المصطلح يمكن استغلالها في وضع المصطلحيات»^(١).

إذن فالمقارنة بين ما قدمه أسلافنا وبين ما يُدوّن في هذا الزمن في مجال المصطلحية ليس من باب القول إن العرب قالوا كثيراً مما يقوله الغربيون اليوم، وإنما من باب الحرص على معرفة كيفية الوقوف على القواعد المشتركة في التدوين المصطلحي؛ ويمكن تلخيص الأهمية بالنقاط الآتية:

- إظهار الدور العربي في جانب آخر من جوانب التصنيف المعجمي، وهو تصنيف المعاجم المختصة؛ إذ إن الدراسات التي توجّهت إلى التراث المعجمي العربي انصبّت على المعاجم العربية العامة، ولم تُعر المعاجم العربية المختصة كثير اهتمام، فلم تعرف النشاط والبحث الذي أوليت به المعاجم العامة، إلا في الأزمنة المتأخرة، فعدم إبراز هذا النشاط المعجمي يؤدي كما يقول الدكتور الحمزاوي إلى: «إغفال جانب مهم من جوانب المعجمية العربية، وإلى عدم تكوين نظرة شاملة على التراث المعجمي العربي، وبذلك يكون الحكم على التراث المعجمي العربي بحاجة إلى نظر»^(٢).

(١) فيلبر، «المصطلحية في عالم اليوم»، اللسان العربي، ع ٢٠، ١٩٨٨، ص ٢٠٩.

(٢) ينظر: رشاد الحمزاوي، المعجم العربي، ص ٤١.

- دور التراث المعجمي المختص في تكوين رؤيةٍ عن الاتجاه المصطلحيّ العربيّ، أو على الأقل تكوين رؤيةٍ عن المنهج العربي في التعامل مع المصطلح، وخاصةً في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)؛ إذ إنّ هذا الزمّن كان زمنَ نضجِ مصطلحاتِ العلوم العربية.

وجماليةُ تراثنا المعجمي المختص أنه لم ينحصر في هيئةٍ واحدةٍ من هيئاتٍ أو أشكال المعجم المختص، بل تتوّع وتتوّع المعرفة وتتنوّع العلوم فوجدت معاجم صنّفت لاحتواء أسماء الكتب في فنون العلوم المتعددة كما في فهرست ابن النديم (٣٨٥ هـ)، ومنها ما كان مخصّصاً للكلمات الأعجمية كالمعرب للجواليقي (٥٤٠ هـ)، ومنها ما خصّص لمصطلحات العلوم التي توزعت على نوعين: نوعٍ احتوى مصطلحات علم واحد ومن الأمثلة على هذا النوع من المعاجم: الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (٣٣٢ هـ)، وكتاب الاعتماد في الأدوية المفردة للقيرواني (٣٦٩ هـ)، ونوعٍ احتوى مصطلحات علوم متعددة سواء العلوم العربية الإسلامية أو العلوم الأعجمية -التقسيم المعتاد للعلوم في التراث العربي- وستكرّس هذه الصفحات للنوع الثاني من معاجم مصطلحات العلوم. وقد وقع اختيار الباحث على ستة معاجم تمثّل هذا النوع من المعاجم خير تمثيل، كما أنّها تصوّر مراحل حضارتنا العربية الإسلامية، وهذه المعاجم هي:

- مفاتيح العلوم للخوارزمي (٣٨٥ هـ).

- التعريفات للجرجاني (٨١٦ هـ).

- مقاليد العلوم للسيوطي (٨٠٨ هـ).

- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (١١٣١ هـ).

- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت بعد ١١٦٠ هـ).

- دستور العلماء للأحمدنكري (ت بعد ١١٨٣).

فسيسعى الباحث إلى إبراز ما امتازت به هذه المعاجم من ميزات في الصناعة المعجمية، قاربت أو وافقت في بعض أسسها مناهج الصناعة المعجمية المتبعة في أيامنا، وسيُقارن الباحث بينها في بعض قضايا التصنيف المعجمي، مبيناً في بعض المواضع تميّز بعضها على بعض، وسينتقل بعدها إلى الوقوف على نقاط الخلاف بين المعاجم موضوع الدراسة، والمعاجم المعاصرة.

١- نقاط الاتفاق:

لم يفرّد صانع المعجم العربي المختص لأسس الصناعة المعجمية كتاباً أو كتيباً يسترشد به قارئ المعجم؛ ليقف على الأسس التي كانت متبعية في تصنيف المعجم العربي المختص، وإنما على القارئ أن يستشف ذلك من خلال قراءته لمقدمات هذه المعاجم، التي برزت فيها ملامح بعض أسس التصنيف المعجمي العربي، ويبدو أن إهمال المعجميين التراثيين لكتابة نظريات في تصنيف المعاجم يرجع إلى أن مبادئ التصنيف المعجمي كانت مستقرة في أذهانهم، فحال النجار الماهر الذي يمارس المهنة، ولا يفتح دليلاً يتبع صفحاته عند كل خطوة في صنعيته، إلا أن هذه المبادئ كانت تُرى كومضات سريعة في مقدمات معاجمهم، وقد أشار الدكتور الحمزاوي إلى ذلك بقوله: «لم تكن -الدراسات المعجمية القديمة- دراسات نظرية عميقة ومستقلة، بل إنها تنحصر في المقدمات التي وضعها المعجميون لتون معاجمهم، فهي تعبر عن مناهجهم النظرية أو التطبيقية، وتختلف طولاً وقصراً، وكثيراً ما تكون دحضاً متحيّزاً لما سبقها من المعاجم ومناهجها»^(١).

لكن مع ذلك فإن بعض الأسس في صناعة المعاجم المختصة تتفق مع ما ظهر في الأزمنة المعاصرة، وأولى هذه الملامح الاتفاق في نوع المعجم، فالمعجم متعدد الحقول لم يختف بل مازال قائماً وموسوماً بمصطلح يشير إليه وهو: (المعجم المتخصصة متعددة الحقول) *Multi-field Specialized dictionaries* أو (المعاجم المختلطة) *Mixed Dictionaries*.

ومما يؤسف له أن مثل هذه الأعمال لم تعد متوفرة تحت مسمى المعجم فيما يُصنّف من معاجم عربية، فبحسب اطلاع الباحث، وبحسب ما كُتب عن تاريخ المعاجم فدستور العلماء للأحمد نكري^(٢)، يُعد خاتمة المطاف في التصنيف

(١) الدكتور رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، ص ٤٠.

(٢) هذا لا يعني أن الأعمال التي تحتوي أكثر من حقل علمي لا وجود لها في أيامنا، لا سيما مع وجود مكنز لغوي عربي وهو بنك باسم، الذي وزع المصطلحات على مجالاتها العملية، لكن الذي قصده الباحث أن إكمال مسيرة هذا النوع من تصنيف معاجم لمصطلحات العلوم التراثية قد اختفت، أمّا بنك باسم فإنه مقتصر على المصطلحات المعاصرة وحسب.

العربي للمعاجم العربية المختصة المتعددة الحقول المحتوية للمصطلحات التراثية، وربما يرجع السبب إلى أن المؤلفين العرب عدوا هذا النوع من التصنيف ينتمي للتصنيف الموسوعي، فاستغنوا عنه بموسوعاتٍ ظهرت في زمننا المعاصر منها الموسوعة الإسلامية (دائرة المعارف الإسلامية) التي ظهرت على طبعتين الأولى بين ١٩١٣-١٩٣٨، والثانية بين ١٥٤-٢٠٠٥ ولم تكن العربية هي اللغة المعتمدة في هذه الموسوعة، وإنما عرباً عددٌ من أجزائها.

لكن المعجمية المختصة المعاصرة لم تُخرج مثل هذا النوع من التصنيف عن دائرة المعجمية، ولكن الذي تطور فيها أن التعدد في الحقول ربما يكون ضمن مجال علمي واحد، فمثلاً علم الاقتصاد لم يبق حقلاً علمياً واحداً، وإنما تدرج تحته عدة حقول وكذلك علم الإلكترونيات.

فأول اتفاق بين ما ظهر في التراث وبين المعاجم المعاصرة هو استمرار صناعة مثل هذا النوع من المعاجم، وأهم ما يميزها هو إتقان تصنيف محتوياتها، فالمعجم المختصة تحتاج إلى مهارة وحنكة في تصنيف العلوم ومصطلحاتها، ونرى أن مصنفي المعاجم المختصة التراثية قد أبدعوا في وضع مخطط محكم لتصنيف المصطلحات وربطها بحقولها العلمية، لا سيما الخوارزمي في مفاتيح العلوم أقدم المعاجم المصنفة في هذا الباب حيث أحكم المؤلف كما سيبين لاحقاً حصر العلوم وتعيين المصطلحات المرتبطة بها، وبهذا فإن النقطة الثانية في التقارب هي مهارة التصنيف ودقته.

تصنيف العلوم في المعاجم موضوع البحث:

إن التصنيف لا ينحصر بجرد الكتب وتوزيعها تحت عناوين وحسب، بل إن كل عمل يمكن أن يخضع للتصنيف سواءً أكان مادياً أم مجرداً، وكما قيل: «لا علم إلا بتصنيف وخاصة في العلوم التي تعتمد على المشاهدة»^(١).

وتراثنا غني بالأعمال التي امتازت بهذا الفن، منذ الفهرست وحتى كشف الظنون، وقد عرفه أحد علماء التصنيف التراثيين بقوله: «علمٌ باحثٌ عن التدرج

(١) د. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص ١١٣.

من أعمّ الموضوعات إلى أخصها؛ ليحصلَ بذلك موضوعُ العلوم المُندرجة تحت ذلك الأعم»^(١).

وعرّف في زمننا المعاصر بأنه: «تقسيمُ الأشياء أو المعاني وترتيبها في نظام خاص، وعلى أساس معين، بحيث تبدو الصلة واضحةً بين بعضها البعض، مثل تصنيف الكائنات، وتصنيف العلوم»^(٢)، وبذلك لا يخرج هذا النوع من المعاجم عن فنّ التصنيف؛ إذ إنّها قسّمت العلوم ثم وضعتّها في ترتيب خاصّ مع مصطلحاتها.

ومما لا ريب فيه أن الحقول العلمية في المعجم المختص المعاصر لم تعد محدودة بالعدد نفسه الذي ذكر في المعاجم العربية المختصة، بل إن العدد قد يزيد إلى ٣٠ ألف حقل علمي^(٣)، ولا يقف الاختلاف في الحقول العلمية، بل إنّ ما تحتويه المعاجم المعاصرة في زمننا من مصطلحات يفوق المعاجم القديمة جداً، حتى إنّ الدول صار عندها ما يُطلق عليه في زمننا مصطلح بنوك المصطلحات، فقد احتوى بنك المصطلحات لدول الاتحاد الأوروبي خمسة ملايين مصطلحاً مرفوقاً بتعريفها وبسياقات ورودها.

وكما يقول الشهابي: «وإذا قايستنا بين بعض العلوم القديمة وبعض العلوم الحديثة نجد البون شاسعاً. فقد عرف القدماء مثلاً شيئاً من موضوعات علم الطبيعة (الفيزياء) كبعض بحوث الصّوت والضوء والسائلات، ولكنهم جهلوا بعض دساتيرها الأساسية، كما جهلوا بحث الكهرباء برمته... وإذا انتقلنا إلى الكيمياء نجد أنها قلبت رأساً على عقب، ويكادُ هذا العلمُ يكون اليوم غير الكيمياء القديمة تماماً... أمّا الطبّ فمهما يكن لليونان وللعرب من فضل عليه، ومن جهدٍ مشكور، فهو لا يُقاس بطبّ هذا الزمن... وقد تبدّلت العلوم الزراعيّة عمّا كانت عليه في القديم تبديلاً كلياً، ولا سيما بعد أن كُشف النقاب عن كيفية اغتذاء

(١) طاش كبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٣٣٢.

(٢) د. أحمد طاهر حسنين، نظرية الاكتمال اللغوي، ص ٢٠٦.

(3) See: *Manual to Specialized Dictionary*, p58.

النَّبات بالأَمْلاحِ المعدنيَّة... وتحليل الأسمدة... إلخ»^(١).

وهذا شيءٌ طبيعيٌ يتماشى مع نمو الإنسان ونمو معارفه واتساع المجالات العلمية، فهذا لا يُعدُّ عيباً في المعاجم وإنما هو منتمٍ إلى سنة التطور التي لا تقف عجلتها على مرِّ الزمن، وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد كامل حسين بقوله: «وكلُّ علمٍ جديدٍ يحتاج إلى مصطلحاتٍ جديدة، وكلُّ تصوُّرٍ جديدٍ يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحاتٍ جديدة، ومن صفات العلوم الطبيعية أنها دائمة النمو، وأنها دقيقةٌ منظمَةٌ، قابلةٌ للامتداد البعيد المدى؛ لذلك كان من الضروري، أن تكون للعلوم هذه المصطلحاتُ نفسها، فيجب أن تكون دقيقةً، وأن تكون منظمَةً، وأن تكون قابلةً للنمو»^(٢).

بل إنَّ المعاجم نفسها سنرى من خلال توزيع العلوم فيها أن بعضها تميَّز عن بعضها الآخر في ذكر علوم لم تُعالج في معاجمٍ متقدِّمة، وهذا يرجع إلى المراحل التاريخية المتباعدة لظهور المعاجم.

ولم يكن كلُّ معجمٍ من المعاجم قد احتوى مقدِّمةً يبيِّن فيها صاحبه طريقته في تصنيف العلوم، فمنهم من ذكر طريقته ومنهم من ترك للقارئ مهمة معرفة العلوم التي عرض مصطلحاتها اعتماداً على ما ذكره من علوم في أثناء تعريفه لها.

فنقطة التلاقي تتجلى في الهيكل العام للتصنيف، وهي تقوم على أن تُجعل الأشياءُ تنطلق من العام إلى الأصغر فالأصغر بحيث يأخذ الأصغرُ معناه من انتمائه إلى الدائرة الأكبر التي تحتويه، وهكذا تكون العلاقة تسلسليةً تحكم علاقة العناصر ببعضها، والعناصرُ هنا هي المصطلحات، ودوائرها هي العلوم المنتمة إليها هذه المصطلحات. ففي مفاتيح العلوم تميَّز الخوارزمي بمقدمةٍ محكمةٍ حصَرَ فيها العلوم بمقالتين، مقالةً للعلوم العربية والشرعية، مقالةً أخرى للعلوم الأعجمية، وساعده هذا الحصر على السير في خطٍّ متوازٍ في ذكر

(١) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص ٢٠-٢١.

(٢) د. محمد كامل حسين، «القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية»، ص ١٢٧.

المصطلحات لكلِّ حقلٍ علميٍّ، وقد احتوى معجمه الحقولَ العلمية الآتية^(١) :

- ❖ علوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية ستة أبواب: الفقه- الكلام- النحو- الكتابة- العروض- الأخبار والشعر.
- ❖ علوم العجم من اليونانيين وغيرهم تسعة أبواب: الفلسفة- الطب- الهندسة- الموسيقى- الكيمياء- المنطق- الأثرثماطيقى- علم النجوم- الحيل.

يُلاحظ على تصنيف الخوارزمي أنه جمع علوم الشريعة تحت فنٍّ واحدٍ سمّاه الفقه، الذي ذكر فيه التفسير والحديث والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام، مع أن هذه الحقول الفرعية هي حقولٌ علميةٌ مستقلةٌ، كما أنه لم يذكر مصطلحات ترتبط بعلم القراءات.

أما الجرجاني فإنه لم يُفرد حيزاً في معجمه لعرض العلوم التي سيتناولها، ولم يكن يُرجع كلَّ مصطلح إلى الحقل العلمي الذي ينتمي إليه؛ ولذلك فقد اعتمد الباحث في تعداد الحقول العلمية التي وردت فيه على ما نصَّ الجرجاني عليه في أثناء تعريفاته للمصطلحات، فوقف الباحثُ على الحقول العلمية الآتية:

- ❖ علوم اللغة العربية: النحو- الصرف- المعاني- البيان- البديع- العروض.
- ❖ علوم الشريعة: التفسير- الحديث- القراءات- الفقه- أصول الفقه- علم الكلام- الفرائض.
- ❖ العلوم الأعجمية: الفلسفة- المنطق- الفلك- العدد- الهندسة- الطب.

يلاحظ تطوراً في تصنيف العلوم قد ظهر عند الجرجاني الذي اختلف عن تصنيف الخوارزمي في جعل بعض العلوم التي كانت منضويةً تحت حقلٍ علميٍّ واحدٍ علوماً مستقلةً، فالفقه لم يعد حاوياً للحديث وأصول الفقه، بل صار كلٌّ منهما علمين منفصلين عند الجرجاني، وكذلك علوم اللغة العربية التي لم يسمّها الخوارزمي بالاسم الذي ظهر عند الجرجاني، مثل: المعاني والبيان والبديع، ولكن علوماً اختلفت في معجم الجرجاني مثل: الحيل (الفيزياء) والكيمياء والموسيقا،

(١) أخذ الباحث مخطط العلوم التي وردت في مفاتيح العلوم، من مقدمة الدكتور محمد

حسن عبد العزيز لهذا المعجم.

ويُضاف إلى ذلك أن علومًا ذُكرت وعُرِّفت لكنَّ عدد مصطلحاتها قليلٌ جدًا مثل علم الطب الذي عرّفه بقوله: «إنه يُبحَث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض»^(١)، وقد ورد علمُ الطبِّ في أثناء تعريفه لمصطلح الموضوع، لكنَّ الغريب أنَّ مدخل الطب لم يكن مخصصًا لعلم الطب، وإنما جعله للطب بالمفهوم الصوفي فقد ذكر تحته الطبُّ الرُّوحاني وهو: «العلم بكمالات القلوب وآفاتِها وأمراضها وأدوائها وبكيفية حفظ صحتها واعتدالها»^(٢)، والطبيب الروحاني وهو: «الشيخُ العارفُ بذلك الطبُّ القادر على الإرشاد والتكميل»^(٣)، وعددُ مصطلحات الطبِّ بالمفهوم الذي ورد تحت مصطلح الموضوع قليلةٌ جدًا بالقياس إلى علم التصوف، فقد حرَمنا الجرجاني من معرفة التطور الذي حصل في تصنيف العلوم؛ لأنه ما انتهج نهج الخوارزمي في البدء بمقدمة تصنيفية حصر فيها العلوم التي جمع مصطلحاتها بين طيات معجمه، فمثلُ هذه العملية لو كانت محققةً في معجم الجرجاني، لتوفر لنا مادةٌ جاهزةٌ مؤرّخةٌ لتطور العلوم في الحضارة الإسلامية. وعدم ذكر الحقول العلمية المصنفة، وُجدَ أيضًا عند المناوي الذي لم ينصَّ على عدد العلوم في التوقيف، وكذلك لم يقسّم العلوم التقسيم الذي ورد عند الخوارزمي أي العلوم العربية والعلوم الأعجمية، وقد تشابهت الحقول العلمية التي وردت في التوقيف مع الحقول التي وردت في التعريفات، وهذا شيءٌ طبيعيٌّ؛ لأنَّ المناوي كان معتمدًا في كثيرٍ من مصطلحاته على التعريفات، ومن تتبع ما ذكره المناوي من علوم في أثناء تعريفاته، فإنَّ العلوم التي ذكر مصطلحاتها هي:

- ❖ علوم الشريعة: التفسير- الحديث- الفقه- أصول الفقه- الفرائض- القراءات.
- ❖ علوم اللغة العربية: النحو- المعاني- البيان- البديع- العروض.
- ❖ العلوم البحتة: الطب- الحساب (العدد)- الفلك- الهندسة.

(١) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

ويظهر أنَّ المناوي سار على طريقة الجرجاني في عدم ذكره لمصطلحات علم الحيل (الفيزياء) وعلم الموسيقى، كما أنَّ علومًا ظهرت بدلالاتٍ مفايرةٍ لدلالاتها عند أهل الحقل العلميِّ المختصين به من ذلك علم الكيمياء، الذي لم يذكر دلالاته عند الكيميائيين، وإنما اكتفى بإيراد معانيه عند الصوفية الذين قسموه إلى كيمياء السعادة، وكيمياء العوام، وكيمياء الخواص، وقد عرفَ المناوي كلاً منها بقوله: «كيمياء السعادة: تهذيبُ النَّفس بتجنب الرذائل وتزكيتها عنها واكتسابُ الفضائل وتحليتها بها. كيمياء العوام: استبدالُ المتاع الأخرى الباقي بالحطام الدنيوي الفاني كيمياء الخواص: تخليصُ القلب من الكون»^(١).

إنَّ غياب ذكر العلوم في المعجمين السابقين، لم يكن متبَعاً في مقاليد العلوم؛ إذ إنَّ أبوابه كانت عناوين للعلوم التي احتواها هذا المعجم، وسيعرض الباحث لهذه العلوم كما وُزعت في مقاليد العلوم على النحو الآتي:

❖ التفسير- الحديث- الفقه- أصول الفقه- أصول الكلام- الجدل- الصرف- المعاني والبيان.

❖ العروض- المنطق- الحكمة- الهيئة- الهندسة- الحساب- الاستيفاء- الموسيقى- النجوم.

❖ الطب- الأخلاق- التصوف.

وكان التطور في تصنيف العلوم قد تحقَّق إلى درجةٍ عاليةٍ عند التهانوي فامتاز معجمه عن باقي المعاجم بمقدمةٍ عرِّف فيها بالعلوم التي سيضمها معجمه وعددها وعرِّف بكلِّ علم وهو بذلك يُعدُّ من أدقِّ المعاجم في التصنيف بعد معجم الخوارزمي، فقد سارَ على طريقته في تقسيم العلوم في المقدمة وزاد عليه بتعريف كلِّ علم، إلا أنَّه خالفه في عدد العلوم وأسمائها، أما العلوم التي احتواها معجم التهانوي فهي:

❖ العلوم العربية: التصريف- المعاني- البيان- البديع- العروض- القوافي- النحو- قوانين الكتاب- قوانين القراءة.

(١) المناوي، التوقيف على مهمات التعريف، ص ٦١٢.

❖ العلوم الشرعية: الكلام- التفسير- القراءة- الإسناد- الحديث- أصول الفقه- الفرائض- السلوك.

❖ العلوم الحقيقية: الحكمة- الإلهي- الرياضي- الطبيعي- الطب- البيطرة- الفراسة- تعبير الرؤيا- السحر- الطلسمات- السيميا- الكيمياء- الفلاحة- العدد- الهندسة- الهيئة- النجوم.

أمّا في الدستور فإن العلوم التي وردت عنده هي نفسها التي ذكرها التهانوي، إلا أنه لم يسرّ على طريقته في إحكام تصنيف العلوم مع أن العلوم التي وردت عنده هي نفسها التي وردت عند التهانوي، وقد خرج في التصنيف عن إحكام ذكر المصطلحات، حيث إن معجمه لم يخل من المعلومات المتعلقة بالسّير الذاتية^(١)، وهي أقرب إلى اللغة العامة منها إلى اللغة المختصة التي تصبغ هذا النوع من المعاجم.

والذي يثير الانتباه في حركة تصنيف المعاجم التراثية المختصة أن المعجم الذي يُعدُّ أول المعاجم المصنفة من حيث تاريخ ظهوره ضمن هذا النوع من المعاجم أي مفاتيح العلوم، كان موافقاً في تصنيفه لكثير مما تدعو إليه المعجمية المعاصرة، فالحقول العلمية وردت في المقدمة ومصطلحاتها كانت متوازنة، حيث إنّه لم يكن يُكثر من مصطلحات علم على حساب علم آخر، وهذا لم يتحقق في المعاجم اللاحقة، لا سيما التعريفات والتوقيف على مهمات التعريف، وإن كان مقاليد العلوم وكشاف اصطلاحات الفنون، قد تميزا عنهما بذكر العلوم إلا أنّهما لم يصلا في دقة التصنيف إلى الطريفة التي كانت متبعة في مفاتيح العلوم.

ما سبق كان حديثاً عن هيكلية الصناعة المعجمية أو مخطط المعجم الخارجي، أمّا النقاط الأخرى فسيعرضها الباحث ضمن الأسس المعجمية المعروفة في تصنيف المعاجم، فالأسس التي يقوم عليها تأليف المعاجم بإطارها العام والمختص تتجلى في ركنين أساسيين هما: الجمع الذي يتمثل بالمصادر والمستويات اللغوية، وأمّا الوضع فيمثله الترتيب والتعريف^(٢)، ولا يمكن للمعجمي

(١) يُنظر: الأحمّد نكري، دستور العلماء، ص ١٦-١٧.

(٢) يُنظر: د. إبراهيم بن مراد، «أسس المعجم المختص اللسانية»، ص ٢٠٢.

أنَّ يُحدِّدَ مصادر معجمه وطبيعة ومستوى مواده، إلا بعد أن يُعيِّن الإنسان الموجهَ إليه هذا المعجم؛ ولذلك فإنَّ عمليتي الجمع والوضع تسبقهما مسألة تكون بمثابة علة وجود المعجم ألا وهي المستعمل.

مُسْتَعْمَلُ الْمَعْجَمِ:

إنَّ أوَّلَ خطوةٍ صار يتبناها المعجميون المعاصرون في صناعة المعجمات هي تعيين مستعمل المعجم، وبناء على هذا التعيين يُحدِّد المعجمي ما يحتاجه من مصادر وطرق ترتيب مواده ووسائل تعريفها، وقد شبَّهوا عمل المعجمي بعمل المهندس المعماري، الذي عليه معرفة الغرض من البناء حتى يعرف مستلزماته؛ لأنَّ المستشفى يحتاج موادَّ تختلف عن المواد التي ستُستعمل في بناء جامعة أو مدرسة، فكذلك على المعجمي أن يعرف وظيفة هذا المعجم، فهل سيخصصه للأطفال أم للبالغين، للعلماء أم لعامة الناس... إلخ. (١).

ولا يمكن لأيِّ باحثٍ في المعجمية العربية أن يدَّعي أن هذه المسألة قد تحقَّق لها النضج والكمال في معاجمنا العربية، لكن لا يُغفل أن المعجميين كانوا يتحدثون عن الذي سيُفيد من معاجمهم، وهذا ما سنراه بمقدمات معاجمنا موضوع البحث ففي مفاتيح العلوم يقول الخوارزمي: «وأحوجُّ النَّاس إلى معرفة هذه الاصطلاحات، الأديب اللطيف الذي يحقِّق أن علم اللغة آلةٌ لدرك الفضيلة لا يُنتفعُ به بذاته ما لم يُجعل سبباً إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغني عن علمها طبقاتُ الكتاب كصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب، وقد جُمعت في هذا الكتاب أكثر ما يُحتاج إليه من هذا النوع» (٢)، فالمستعمل الذي قصده الخوارزمي من تصنيف معجمه هم الكتاب الذين كانت وظيفتهم تشبه وظيفة المستشار الثقافي في زمننا، وكان عليه أن يطلِّع على علوم عديدة وعلى مصطلحاتها لارتباطها بوظيفته.

وفي التعريفات، يبيِّن الجرجاني أن مُصنِّفه موجهٌ لكلِّ طالبٍ ولكلِّ

(1) See: Sidney I. Landau, *Dictionaries the Art and Craft of Lexicography*, p226.

(٢) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ٤.

راغب، فهو معجمٌ علميٌّ موجّهٌ لعامة الناس من الراغبين في تحصيل معرفة بالعلوم المدوّنة في زمنه كما ظهر في قوله: «فهذه تعريفاتٌ جمعتها واصطلاحاتٌ أخذتها من كتب القوم ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء، إلى الياء تسهيلاً لتناولها للطالبين وتيسيراً لتعاطيها للراغبين»^(١). فعبارة الجرجاني المبهمة (لتناولها للطالبين، وتيسيراً للراغبين)، تعني أنّ مستعمل معجمه لا يلزم أن يكون من المختصين بمجال معين من العلوم، بل هو عامٌ لكلِّ راغب في المعرفة. وفي مقاليد العلوم المنسوب للسيوطي يرى القارئ أنّ مصنف هذا المعجم أراد منه أن يكون مرشداً لطالب العلم الذي تحققت له المكنة في أحد العلوم التي كانت في زمنه، وهذا المتعلم لم يقف على مصطلحات باقي العلوم التي ربما تُعرض له مسألة تُحوجه إلى أن يكون مطلعاً على هذه المصطلحات التي لم يتقنها في سنيّ الطلب، فيبيّن المصنف أهمية هذه المصطلحات لطالب العلم، وأنها لا بدّ منها لكلِّ من حفظ علم اللغة، وتحققت عنده الهمة والرغبة في تحصيل فنٍّ من الفنون العلمية الأخرى، فتكون هذه المصطلحات تعريفاً بهذه الفنون تعينه على اختيار ما يتفق ورغبته، وتسهّل له تحصيل الفن الذي يرغب في الغوص فيه، فيقول مدللاً على ما سبق: «فإن معرفة المواضع والمصطلحات من أوائل الصناعات وأهم المهمات، والطالب الأديب، الراغب الفطن اللبيب، متى فرغ عن حفظ اللغة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته واستظهرها، لا بدّ وأن يكون بمصطلحات أهل كلِّ فنٍّ خبيراً، وبمواضع كلِّ طبقة من العلماء بصيراً؛ ليحيط به إحاطةً أوليّةً تكون له عوناً على التحصيل، ويطلّع على مقاصدهم إجمالاً قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحصان مسائلها، وأحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها، سهّل عليه ما يريده، وحصل به إتقانه وتسديده»^(٢).

ويبيّن التهانوي أنّ غرضه من تصنيف هذا المعجم هو أن يكون مرجع الطالب في تحصيل علومه، وأن يغنيه من الرجوع إلى أساتذة كلِّ حقل من الحقول العلمية، وقد عرض لذلك بقوله: «وقد كان يختلج في صدري أوان التحصيل أن

(١) الجرجاني، التعريفات، ص ١٩.

(٢) السيوطي، مقاليد العلوم، ص ٢٩.

أؤلف كتاباً وافياً لاصطلاحات جميع العلوم، كافياً للمتعلّم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بها؛ كي لا يبقى حينئذ للمتعلّم بعد تحصيل العلوم العربيّة حاجةٌ إليهم، إلا من حيث السند عنهم تبركاً وتطوّعاً»^(١).

وفي دستور العلماء يذكر الأحمد نكري في مقدمته السجعية أن هذا المعجم موجّهٌ إلى العلماء وطلاب العلم على السواء؛ لتسهيل ما غمضَ من مصطلحات علميّة فيقول: «وتوضيحاتٌ مقدماتٌ منتشرةٌ مُشكّلةٌ على المعلمين، وتلويحاتٌ مسائلٌ مبهمّةٌ متعسرةٌ على المتعلمين، بعباراتٍ واضحةٍ؛ ليتيسرَ الوصولُ بها إلى المُرام، وتعبيراتٌ لائحةٌ لئلا يتعسرَ على كلِّ طالبٍ إدراكُ ما رام»^(٢).

فمعظم المعجميين المعنيين بالدراسة جعلوا طالب العلم هو المقصود بتصنيف هذا المعجم، إلا أننا رأينا أن الخورازمي أكثر تحديداً وذلك في جعله معجمه موجّهاً إلى الكتاب في زمنه الذين عليهم أن يتمتعوا بثقافةٍ كبيرةٍ لقيامهم بمهام الدولة، وخدمة الأُمراء، وهذا يعني أنه جعل لغة المعجم والمعلومات التي وردت فيه تلاءم وتناسب الكاتب الذي ستولى مهمةً حكوميةً، أمّا باقي المعاجم فلم يكن مستعمل المعجم محدداً تحديداً دقيقاً فكلها توجّهت إلى طالب العلم بالعموم.

بعد تحديد المستعمل يتوجه المعجمي في زمننا إلى تحديد المدوّنّة اللغوية التي تفيده في جمع موادّه، وبدايةً لا بدّ من القول إنّ صورة المدوّنّة المعاصرة لم تكن متحقّقةً في تراثنا، وإنّما كانت عبارةً عن نصوصٍ متناثرةٍ سعى المعجميون إلى جمعها وضمّها؛ لتكون سلسلةً متكاملةً.

الجمع:

يُعَدُّ الجمعُ أوّل الأسس في صناعة المعجم، وتحتاج هذه القضية إلى سعة اطلاع من قبل المعجمي، وعمق في التفكير، يستوعب فيه هيكل المعجم، من حيث مستعمله، وحجمه، وطبيعة مادته؛ لأنّ المعجم عبارةٌ عن قدرة صانع ماهر في الربط بين معلوماتٍ متناثرةٍ في مراجعٍ عديدة، ثم ضمّها جميعاً بشكلٍ متسلسلٍ

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج ١/ ص ١.

(٢) الأحمد نكري، دستور العلماء، المقدمة.

يناسب الغاية من تصنيف المعجم، ويتفق مع الذين سيوجه إليهم. وأولى الخطوات في تحقيق ذلك تحديد المدونة التي تحقق له بغيته المنشودة؛ ولذلك عرف الدكتور ابن مراد الجمع بأنه: «تكوين المدونة التي يشتمل عليها المعجم، وتتفرع عنه مسألتان توجهان عمل جامع المدونة أولاهما: مسألة المصادر، وثانيتها المستويات اللغوية»^(١). فالجمع يتوزع على مسألتين هما:

المصادر:

أي المراجع التي استقى منها مصنف المعجم معلوماته ومواد معجمه، وقد تكون هذه المصادر مأخوذة من كتب عامة أم من كتب خاصة، ومن الممكن أن يكون الرافد معاجم سبقت المعجم الذي ينوي المصنف تصنيفه، كما حدث في تصنيف المعاجم التراثية العربية العامة، ومثالها: لسان العرب وتاج العروس، وفي زمننا لم تعد المواد المكتوبة هي المصدر الوحيد فقد انضم إليها مواد سمعية أسهمت الحداثة في وجودها، مثل: الإذاعة، والتلفاز، والشابكة، مع أن مصدر السماع لم يكن معدوماً في تراثنا المعجمي العام؛ إذ إن الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) في (تهذيب اللغة) ذكر السماع في مقدمته التي علل فيها سبب تصنيفه لمعجمه بأسباب ثلاثة أولها: «تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرائهم سنيات»^(٢). كما أن بعض المعاجم الخاصة لم تخل منها كما صرح بذلك كل من السيوطي مصنف مقاليد العلوم في مقدمته: «وقد كنت أكتبه أشتاتاً في أوائل الشباب حين مدارس العلوم والآداب، والاندرج في زمرة الطلاب، واصطكاك الركب لاختيار النخب من أيدي الأساتذة النحارير، والأئمة الأعلام المشاهير، رحم الله الماضين، وأدام عمم الباقيين، فمنها ما لقتت عن فلق أفواههم بين حلق المدارس»^(٣).

صحيح أن المعاجم العربية لم تنص في معظمها على المصادر التي استقت

(١) د. إبراهيم بن مراد، «أسس المعجم العلمي المختص في الشذور الذهبية»، ص ٢٤-٢٥.

(٢) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١/٦.

(٣) السيوطي، مقاليد العلوم، ص ٣٠.

منها مادتها إلا أنها قد جمعت موادها من بطون كثير من المراجع التي كانت سائدة في زمنهم، وقد تحققت قضية مهمة في جمع المواد وهي التوثيق أي ذكر المصطلح وإرجاعه إلى المرجع الذي أخذ منه، وهذا لم يكن متحققاً في القرون الأولى، وإنما وُجد في القرن الثاني عشر للهجرة. والمعجمان اللذان تحققت فيهما هذه النقطة هما كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ودستور العلماء للأحمد نكري، فالأول منهما كان يُرفق كل مصطلح بالمرجع الذي أخذ منه، ومن الأمثلة على ذلك:

تعريف التهانوي للأبد بقوله: «وفي تعريفات السيد الجرجاني الأبد: مدة لا يتوهم انتهاؤها بالفكر والتأمل البتة»^(١).

وفي دستور العلماء يقول الأحمد نكري: «الزنادقة: في مفاتيح العلوم هم المانوية وكان المزدكية يُسمون بذلك. ومزدك هو الذي ظهر في أيام قبّاد وزعم أن الأموال والنساء مُشتركة وأظهر كتاباً سماه (زند) وهو كتاب المجوس الذي جاء به زرادشت الذي يزعمون أنه نبي فنسب أصحاب مزدك إلى زند وعُربت فُقيل زنديق وجمعه الزنادقة»^(٢).

فهذان المعجمان امتازا بتطور في توثيق المصطلح، وذلك بإتباعهم إياه بمعلومات تحدد مصدر ورود، والعالم الذي تبنّاه، وهذا يتفق مع قاعدة توثيقية معاصرة تنص على أهمية ذكر معلومات تتعلق بالمصطلح منها مصدر التعريف.

(١) المرجع نفسه، ج ١/٨٥. هذا التعريف هو أحد التعريفات التي ذكرها الجرجاني؛ إذ إنه ذكر للأبد تعريفين آخرين قال: «الأبد هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل... وهو الشيء الذي لا نهاية له» الجرجاني، التعريفات، ص ٢١. وهناك مصطلحات أخرى ذكر فيها التهانوي معجم التعريفات مثل: «الأجسام» ج ١/ص ١٠٢، «اختصاص الناعت» ج ١/ص ١١٦، «الشريعة» ج ١/ص ١٠٢٨.

(٢) الأحمد نكري، دستور العلماء، ص ٤٦٥-٤٦٦، والخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ٢٧-٢٨.

أمّا المسألة الثانية المرتبطة بالجمع فهي:

١- المستويات اللغوية:

تتسم المعاجم المختصة بسمة لغوية تختلف عن سمات اللغة المستعملة في المعاجم العامة، ووقف العلماء على الفوارق بين اللغتين، ومن هذه الفوارق:

- ١- يكون المنطلق في الكلمة العامة من اللفظ إلى الدلالة المعجمية، أمّا في الكلمة المختصة فيكون من المفهوم إلى اللفظ.
- ٢- دلالة الكلمة المختصة حقيقية بعيدة عن التخيل الذي يكون في الكلمة العامة.

- ٣- تخضع الكلمة المختصة للتوليد المقصود القائم على أسس معيارية، أمّا الكلمة العامة فإنّ توليدها عفويٌّ ناتج عن حاجات التواصل اليومي^(١).

ويمكن القول إنّ المعجم العربيّ المختص التراثي لم تكن الكلمات المختصة سمةً عامةً طبعت كلماته، ففي العينة التي وقع اختيارُ الباحث عليها تبين له أنّ مفاتيح العلوم، ومقالات العلوم يحتلان المرتبة الأولى في جعل لغتيهما منتميتين إلى ما يعرف بمصطلح اللغة المختصة، وقد وُفقُ مصنفهما إلى درجة كبيرة دلّت على وعيهما لهذه المسألة وقد أسهمت طريقة الترتيب التي اتبعها كلُّ منهما في عزل لغة المعجم عن اللغة العامة وجعلها منتميةً إلى اللغة الخاصة.

أمّا الأسُّ الثاني في الصناعة المعجمية والمتمثل بالوضع الذي يتوزع على الترتيب والتعريف، فإنّ الباحث سيعرض لهما عرضاً موجزاً، يبيّن فيهما ملامح التوافق بين الترتيب المعاصر والترتيب التراثي، وكذلك بين التعريف المعاصر والتعريف التراثي للمصطلحات.

الترتيب:

تعددت صور الترتيب في تراثنا المعجمي فما يميز الإنتاج العربي التنوع في طرق الترتيب؛ إذ إنّ معاجمنا العربية لم تكن إمعةً في الترتيب، فكلُّ معجميٍّ

(١) يُنظر: د. إبراهيم بن مراد، «المعجم والمعرفة»، ص ٤٥، ويُنظر: د. علي القاسمي، «اللغة

العامة، واللغة الخاصة خصائص اللغة العلمية»، ص ١٢٠-١٢٢.

برهن على مهاراته المعجمية فيما يخترعه أو يضيفه على طرق الترتيب التي سبقت عمله، وكان أول طرق الترتيب في الظهور الترتيب الموضوعي الذي مثلته الرسائل اللغوي، ثم تلاه الترتيب الصوتي الذي ابتدعه الخليل (ت ١٧٠هـ)، ثم الترتيب الألفبائي الذي ظهر بطريقتين: بحسب الأواخر وبحسب الأوائل، هذه هي أشهر أنواع الترتيب الخارجي التي أتت في المعاجم التراثية، وقد سارت عليها المعاجم اللغوية التراثية بشكلها العام والمختص، وهذا ما دعا بعض الباحثين إلى القول إن معاجمنا التراثية المختصة هي أقرب إلى المعاجم العامة منها إلى المعاجم المختصة وحجته في ذلك أن الانطلاق في هذه المعاجم من اللفظ إلى المعنى، أما التصنيف المعجمي المختص فإن الانطلاق فيه يكون من المفهوم إلى المصطلح، وبذلك ترتب المصطلحات وفق المفاهيم^(١). وغابت في المعاجم المختصة التراثية والمعاصرة الطريقة المعتمدة على النطق لصعوبتها، لكن الالتقاء بين التراثي والمعاصر يظهر في الترتيب المعتمد على جمع المصطلحات بحسب التصور الذي يجمعها وقد ظهرت إرهاباته في مفاتيح العلوم، ومقاليد العلوم، اللذين جمعا مصطلحات كل علم على حدة، فالمفهوم الجامع كان الحقل العلمي، وهذا ما زال متبعا في يومنا. وتعد هذه الطريقة من أكثر طرق الترتيب فائدة في تصنيف المعاجم المختصة لسبب رئيسي أن واضع المصطلحات سيستحضر دائما السلسلة المصطلحية للعلم الذي يريد أن يضيف إليه مصطلحا من المصطلحات المحدثه، وهذا يعينه على تأمين دال جديد يتناسب مع المفهوم الذي يريد أن يقوله بدال مصطلحي، كما أن هذا النوع من الترتيب يسهل عملية الوضع ويسرعها، لا سيما في المصطلحات المنقولة من لغة إلى أخرى.

فطريقة الترتيب القائمة على الحقل العلمي كانت معلما من معالم تطوّر وضع المصطلحات في زمننا وفق قول فيلبر (Felber) الذي قال: «وقد تطوّر العمل المصطلحي الذي يقوم على جمع ووضع مصطلحات مفردة... وعوضا عن جمع ووضع المصطلحات المفردة تم الآن تكوين أنظمة تصويرية ومصطلحية

(١) ينظر: د. محمد حلمي هليل، «المعجم المختص: ملاحظات مصطلحية ولسانية»،

لحقول بعينها»^(١)، وبهذا لا تخرج طريقة الخوارزمي عن طريقة الترتيب المعاصرة من ناحية الشكل العام، وإنما تعدُّ خارجةً عنها من ناحية العلاقات الداخلية بين مفاهيم الحقل العلمي الواحد.

التعريف:

لا يكتمل المعجم إلا بالتعريف، فالغاية من وجود المعجم سواءً أعاماً كان أم مختصاً هي توضيح معانٍ أُغلقَ فهمها على عامة مستعملي اللغة من مختصين ومستعملين عاديين، وأبسطُ تعريفٍ لمصطلح التعريف أنه: «تفسيرٌ وشرحٌ لكلمةٍ عامةٍ أو مختصةٍ يحدِّد ملامحها وسماتها وانتمائها المقولي»، ولم يكن التعريف ذا ملمحٍ واحدٍ في المعاجم الإنسانية بل تعددت أنواعه فمن هذه الأنواع: التعريف اللغوي، والتعريف المنطقي، والتعريف المصطلحي، والتعريف الموسوعي... وما يعيننا هنا هو مدى اتفاق هذه التعريفات مع ما تدعو إليه بحوث المعجمية المختصة.

فمن النقاط التي توفرت في المعاجم والتي تعدُّ متفقةً مع أُسس تعريف المصطلح في المعجمية المعاصرة، المعلومات اللغوية عن المصطلح المعرف؛ إذ إن هذه المعاجم هي أقرب إلى المعاجم التثقيفية؛ لا المعاجم الموجهة إلى مختصٍّ في علم دقيق، فهي موجهةٌ إلى المستعملين الذين يودُّون التثقف في مضمار من مضامير العلم المتنوعة، ولهذا فلا بدَّ من وجود معلومات لغوية حول المصطلح تُسهِّل على المستعمل قراءته ومعرفة انتمائه المقولي، وكثيرةٌ هي المصطلحات التي كان المعجميُّ يبيِّن كيفية نطقها وكذلك نوعها الصرفي وكيفية استعمالها في التركيب، كما في التعريفات الآتية:

«السُّلعةُ بفتح السَّين وتسكين اللام زيادةٌ تحدث في الجسد»^(٢).

«الشُّرب: هو النَّصيب من الماء للأراضي وغيرها، الشُّرب بالضم إيصال

(١) فيلبر، المصطلحية في عالم اليوم، ص ٢٠٤.

(٢) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ١٥٨.

الشيء إلى جوفه بعينه ممّا لا يتأتى فيه المضع»^(١).

«الأنامل: جمع أنملة، وهي المفصل الأعلى من الأصابع الذي فيه الظفر»^(٢).

«الاحتراق مصدرٌ من باب الافتعال، وعند المنجمين هو جمع الشمس مع إحدى الخمسة المتحيّرة في درجةٍ واحدةٍ من فلك البروج»^(٣).

«النَّفاس: بضمّ النون أو فتحها، مصدر نفست المرأة أي ولدت»^(٤).

ولا يتسع المقام هنا لاستعراض كافة أنواع التعريفات التي ظهرت في معاجمنا المختصة التراثية، ولكنّ الباحث يشير إلى مسألة اتساع التعريف أو قصره تبعاً لطريقة الترتيب التي تتبّع في المعاجم المختصة، فمفاتيح العلوم كانت تعريفاته قصيرة، أما التهانوي والأحمد نكري فإنهما كانا يتوسعان في تعريف مداخلهما وكانا يعينان الحقل العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح المعرف، وهذا يتفق مع ما يدعو إليه العاملون في حقل المصطلحية؛ إذ إنهم يؤكدون ضرورة الاتساع في تعريف المداخل المرتبة ألفبائياً وذلك لعلاج مسألة انفصال المصطلح عن دائرته أو سلسلته التصورية فيكون الاتساع في التعريف مُعيناً على ربط المصطلح بالتسلسل التصوري الذي ينتمي إليه، وهذا الاتساع لا ضرورة لوجوده في المعاجم المرتبة منظومياً أو موضوعياً وهذا ما ورد في كلام بيشت الذي قال: «يجب أن يكون التعريف في المعجم ذي الترتيب الألفبائي أطول، وقاعدته أكثر اتساعاً حتى يملأ -ولو على الأقل جزئياً- الفراغ التصوري. أمّا في المعجم التصوري فالقليل من الخصائص يكفي لتأطير الجنس والأنواع»^(٥). إلا أن التهانوي والأحمدنكري كانا يدخلان في التعريف معلومات خارجة عن توضيح مفهوم المصطلح.

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ج ١/١٠٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ٩٤٢.

(٥) هريبرت بيشت، وجنيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، ص ١٩٢.

المبحث الثاني: نقاط الاختلاف بين المعاجم المختصة المعاصرة والمعاجم التراثية:

أول نقطة تَلَفِتُ الانتباه بين العمل التراثي والعمل المعاصر من ناحية الصناعة المعجمية هي:

تطور آلية العمل:

فقد خطا التصنيف المعجمي المختص المعاصر خطوات دقيقة، منذ معجم أوجن فوستر (*Eugen Wüster*) الذي وضع أسس التصنيف المعجمي المعاصر، وعرف بأنه أبو المصطلحية^(١)، فأصبح التصنيف المعجمي خاضعاً لقواعد ومناهج، حتى إن لجنة التقييس الدولية (*Standardization*) جعلت لتصنيف المعجم المختص مواصفات محكمة تؤدي إلى إتقان صناعة هذا النوع من المعاجم، وتُحدِّدُ وَفَقَهَا كَيْفِيَّةً وَضَعُ الْجَزَاذَةِ الْمَحْتَوِيَّةِ لِلْمَصْطَلِحِ وَالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا بَدَّ مِنْ تَوَافُرِهَا فِي هَذِهِ الْجَزَاذَةِ الَّتِي تَكُونُ مَتَمِّمَةً لِمَعْنَى الْمَصْطَلِحِ الْمَدُونِّ...^(٢)، فهذا يعني أن العمل في تصنيف المعجم لم يعد خاضعاً لاجتهاد مصنِّفه، ولم يعد منطلقاً من فكرة تلوح في ذهنه، بل أصبحت الصناعة مهنة تُعَلَّمُ وتُستقى مادتها من أسس متفق عليها بين جمع من العلماء الذين يعملون في هذا المضمار، وهذا يعني أن أولى نقاط الاختلاف هي مأسسة العمل المعجمي حيث أصبحت هذه الصناعة تخضع لقواعد مؤسساتية محكمة تُقَاسُ عَلَيْهَا جُودَةُ الصَّنَاعَةِ الْمَعْجَمِيَّةِ مِنْ عَدَمِهَا، وَقَدْ أَشَارَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ فَهْمِي حِجَازِي إِلَى ذَلِكَ مَبِينًا أَنَّ «صِنَاعَةَ الْمَعْجَمِ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ مِنْ عَمَلِ مَوْسَسَاتٍ مَتَخَصِّصَةِ فِي كُلِّ مَنطِقَةٍ لِفُوقِيَّةٍ، مِثْلَ Bertelsmann, Langenscheidt, DUDEN, PONS فِي الْمَانِيَا، Larousse فِي فرنسَا، The Word Publishing Company فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ. فَالْمَعْجَمَاتُ الْعَامَّةُ الْحَدِيثَةُ الصَّادِرَةُ عَنْ هَذِهِ الْمَوْسَسَاتِ لَيْسَتْ أَعْمَالًا فَرْدِيَّةً، وَإِذَا كَانَ بَعْضُهَا يُبْرَزُ اسْمَ الْمَحْرَّرِ الْكَبِيرِ الْمَشْرُفِ عَلَى الْمَشْرُوعِ، فَإِنَّ إِلَى جَانِبِهِ عِشْرَاتٍ أَوْ مِئَاتٍ

(1) See: <http://www.infoterm.info/about-us/history-of-infoterm.php>.

(2) يُنظَر: د. جواد حسني سماعنة، «المعجم العلمي المختص»، ص ٩٧٢.

المعاونين والمحريين والمستشارين والفنيين»^(١)، فلم يعد العمل المعجمي مقتصرًا على فردٍ قد يتقن علمًا ويقلُّ علمه في باقي المجالات؛ ولهذا فإنَّ العمل المعجميَّ المعاصر عملٌ يخضعُ لروح الفريق الذي افتقدناه في تراثنا، «فالعرب القدامى كان واحدٌ منهم هو من يقوم بالعمل؛ ولذلك وجدنا خلطًا في التصنيف والتعريف»^(٢).

مستعمل المعجم:

إنَّ المؤسسات العلمية الكثيرة تعتمد على مستعمل المعجم في تعيين المعجم التي يمكنها أن تتركس له جهدها فتتبع عدة طرق للوصول إلى هذه الغاية، منها المسحُّ الذي يقوم به فرقُ تصنيف المعجم لجميع المصطلحات المهنية فيعدون استبانات تُعينهم على ذلك، ويكون الأساس الأول في جمع هذه الاستبانات هو الناس الذين يتعاملون بهذه المصطلحات؛ لأنهم ربما يكونون مستعملين في تعاملاتهم أفاضًا تتفق مع القواعد التي يجب أن تتحقق في المصطلح المراد تدوينه، وفي وقتنا المعاصر جمعت شركة سيمنس خبراء المصطلحية وخبراء العمل التقني لإيجاد المصطلحات التي تتفق مع وظيفة المنتج الذي ينتجه أصحاب المهن.

فاستنادًا إلى ما سبق فإن خطوات صناعة معجم في هذا الزمن تحتاج ثلاثة أسس أساسية هي: التخطيط، والكتابة، الإنتاج. وقد وجدنا سابقًا أن معظم المعاجم موضوع البحث المختصة كانت موجهة للطلاب، وهي بهذا الاتجاه تشابه ما سارت عليه المعاجم اللاتينية الإنكليزية في القرن السادس عشر الميلادي^(٣). وظهر من خلال استقصاء مقدمات المعاجم التي درست في البحث أن هناك عدم تحديد لمستوى المخاطب أو المستعمل للمعجم المختص الذي صنّفه مؤلفه،

(١) د. محمود فهمي حجازي، «اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة» مجلة مجمع القاهرة، ع ٩٨، ص ١٣٣.

(٢) د. عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتاب ابن الطيب الشرقي، ص ٤٧.

(3) See: *Dictionaries The Art and* p13.

فهم فقط يقولون للراغبين في تحصيل العلم، فهل هذا الذي يريد تحصيل أي علم من العلوم الواردة في هذا المعجم المختص، يجب أن يكون محصلاً مبادئ العلم أم أنه يلج هذا العلم دون معرفة والمعجم يعطيه مفاتحه. إن المعاجم المختصة العربية لم يحدد مؤلفوها هذه الأمور، وهذه تُعدُّ نقطة مهمة أدت إلى عدم التوازن في محتوى المعجم، وأدت إلى اختلاف تعريف المصطلحات، فمصطلحات كان يتسع المؤلف في شرحها، ومصطلحات أخرى كان يقتصر فيها على معلومات محدودة، فمع أن هذه الميزة كانت نافعة في مجال الترتيب الأبجدي وهذا في بعض المواضع، إلا أنها في أكثر المواضع كانت تستطرد في التعريف وتدخل معلومات خارجة عن شرح المصطلح والأمثلة على ذلك كثيرة في كشاف اصطلاحات الفنون ودستور العلماء، فلو كان المستهدف من المعجم قد حدّد المعجمي مستواه تحديداً دقيقاً، لكان محتوى المعجم متوازناً ولكان الشرح سائراً على خط واحد.

فصياغة التعريف ترتبط بمستعمل المعجم، وهذا الأمر تشترك فيه المعاجم العامة والمعاجم المختصة، فيرى العلماء المعاصرون أن السبب الرئيسي في تعدد تعريف المفهوم الواحد في المعاجم يرجع إلى المستعمل الذي صنّف المعجم لأجله، ففي (*The oxford Guide To Practical Lexicography*) يُعرض مثالاً يبيّن فيه اختلاف المعاجم في تعريف كلمة (Cuttle)؛ إذ إن تعاريف هذه الكلمة تعددت في المعاجم الثلاثة ويعلّل الكاتب الاختلاف في التعريف بمستعمل المعجم فيقول: «إنه علينا أن ننظر إلى مستوى مستعملي المعجم الذين وجّه صانع المعجم تعريفه إليهم»⁽¹⁾.

فالكلمة يُراعى في تعريفها المستوى المعرفي لمستعمل المعجم؛ لأن بعض الكلمات تكون ملائمة للمختصين في علم من العلوم، وبعضها الآخر يكون غير ملائم للإنسان العادي؛ ولذلك فالمعجميون المعاصرون يرون: «أن الشخص الذي

(1) Atkins, B. T.& Rundell, M. *The Oxford Guide to Practical Lexicography*. Oxford University Press, p407.

سيوجه المعجم إليه هو من المنطلقات الثابتة في بداية عملهم»^(١).

إن الشرط السابق لم يكن متحققاً في معظم المعاجم التراثية، وقد أشار الدكتور رشاد الحمزاوي إلى هذا النقص في المعاجم العربية فبين أن مصنفاتها: «لم ينظروا إلى القضية نظرةً لسانيةً يكون أساسها ضبط عناصر المعجم من ذلك: عدد الكلمات؛ لأن عدد الكلمات يكون بحسب مستعملي المعجم وهؤلاء المستعملون أنواع لا يحتاجون إلى نفس المعاجم باعتبار المعجم وسيلةً من الوسائل التي يجب أن تتلاءم مع مستعمليها ومستهلكيها، فالقضية ليست قضية قلة أو كثرة بل تتعلق بالمعجم الذي يحتاج إليه المستهلك»^(٢).

وهنا تظهر نتيجة عدم التنظير للتصنيف المعجمي في التراث العربي؛ إذ به تُحدّد مناهج صناعة المعجم وكيفية العمل على مستوى الجمع والترتيب والتعريف، فغيابه في تراثنا أدّى إلى الخلط في الإنتاج المعجمي العربي، لاسيما المعاجم التي كُتبت في القرن الثاني عشر للهجرة، حيث يجد القارئ خلطاً في التعريف بين التعريف اللغوي والاصطلاحي والموسوعي، فيتيه مستعمل المعجم، وربما لا يصل إلى بغيته ومراده، وكما ذكر الباحث لا ينطبق هذا الكلام على جميع المعاجم؛ لأن أولها (مفاتيح العلوم) كان محققاً إلى حد ما لمسألة الربط بين التعريف والشخص الذي يُوجه إليه، محققاً لما ذكره في مقدمته، في إيصال معنى المصطلحات إلى الكتاب الذين سيعملون في الدولة، فلا تطويل ولا معلومات خارجة عن الغاية التي صنّف لأجلها معجمه. أما باقي المعاجم وبخاصة (دستور العلماء) و(كشاف اصطلاحات الفنون)، فإن تعريفاتهم لا يمكن تحديد مستوى المستعمل المؤلف لأجله المعجم من خلال تعريفاتهما، والغريب أنهما بيّنا في مقدمتيهما أنهما صنفا معجميهما إفادةً لطالب العلم الذي لا يمكنه جمع مصطلحات جميع العلوم، ولا تعلمها على العلماء فالسؤال هو: أيُّ طالب علم أراد، فهل هو الذي يريد التبحر أم الذي يريد معرفة مفاتيح كل علم، إذا كان الأول فإن بعض التعريفات لم تكن تتلاءم مع المتبحر، وإن كان الثاني فإن المبتدئ

(1) see; Perior, p407.

(2) د. رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، ص ٥٦.

سيجد نفسه محتاجاً لمن يشرح له تعريفاتٍ كثيرةً، لأنَّه تشتت بين المصطلح وبين الآراء التي بثَّها كلُّ منهما في معجمه.

وبناء على المستعمل يحدّد أسلوب الجمع الذي يجب أن تُراعى فيه الأمور الآتية:

١- حجم المعجم.

٢- المستعمل.

٣- المصادر.

٤- المستويات اللغوية.

٥- الشواهد.

الترتيب:

بيّن الباحث أنّاً أن نقطة التلاقي في الترتيب تتمثل في الترتيب الموضوعي لكن الذي غاب في معاجمنا التراثي الترابط المفهومي بين المصطلحات حيث إن التسلسل المفهومي انقطع ضمن الحقل العلمي، كما أنّ الترتيب الداخلي أي طريقة ترتيب المعلومات في أثناء شرح المصطلح لم تكن متبّعة في معاجمنا، ولهذا فإن المعجم المختص المعاصر يتبع طريقة مفايرة لمعاجمنا التراثية في الترتيب الداخلي وتقوم هذه الطريقة على:

١. البدء بالمعلومات الصوتية ويرافق ذلك الكتابة الصوتية، وتزوّد المعاجم الإلكترونية بنطاق آلي ينطق الكلمة المراد معرفة كيفية نطقها.
٢. المعلومات المتعلقة بنوع الكلمة (اسم، فعل، صفة، ظرف...، وكذلك هل هي جمع ظام مفرد، وما هو مفردتها إن كانت جمعاً.
٣. شرح الكلمة وذكر مثال لكل معنى تحمله الكلمة (المدخل)^(١).

(١) انظر: د. عبد العلي الودغيري، قضايا في المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي،

ص ٢٨٢، و:

Longman Dictionary Of Contemporary English, 8th impression 2006, p.xii; p.xv

التعريف:

إنَّ مسألةَ التعريف في المعاجم المختصة المعاصرة، تحتلُّ مرتبةً مهمةً في مسيرة العمل المعجمي المعاصر العام والخاص، أن التعريف في المعاجم المختصة يجب أن يكون متفقاً للقراء مع نوع المعجم، وقد أشار الأمير الشهابي إلى ذلك في ملاحظاته التي وضعها على معاجم عربية فقال: «من المهم جداً أن يجيء تعريف الألفاظ والمصطلحات في المعجمات تعريفاً علمياً يناسب نوع كلِّ معجمٍ وحجمه»^(١).

فالتعريف في المعاجم المعاصرة يكون مرتبطاً بالمخطط الذي وُضع منذ البداية فمستعمل المعجم يبقى محور اهتمام صانع المعجم في كلِّ مرحلةٍ من مراحل إنجازهِ؛ لاسيما في المعاجم المختصة المتعددة الحقول. فإذا كان هذا المعجم موجَّهاً للعلماء وللطلاب وللناس العاديين؛ فإنَّ التعريف ترى فيه عناصر ومعلومات لغوية ترتبط بالمدخل، فيعطيك المعجم شرحاً لغوياً للكلمة؛ لأنَّه يعلم مسبقاً أنَّ القراء ليسوا على سويةٍ واحدةٍ في مسألة المعلومات اللغوية، فيرى أنَّه لا بد من ذكر هذه المعلومات في بداية شرح المدخل^(٢)، وقد بيَّن الدكتور جواد سماعة أن هناك شروطاً أربعة لا بد من توفرها في التعريف وهي:

- تحديد المجال المعرفي للمصطلح.
- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.
- المصطلح ينبغي أن يُعرَّف مفهوماً.
- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية المصطلح»^(٣).

كما أنَّ المعاجم المختصة المعاصرة تختلف عن المعاجم المختصة المدروسة في وسائل التعريف المتبعة في زمننا المعاصر، فلم تعدِ الكلمات وحدها الخادمة

(١) الأمير مصطفى الشهابي، «ملاحظاتٌ شتَّى على معجماتٍ حديثة»، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٧٢.

(2) See: *Manual of Specialized Lexicography*, p21.

(٣) د. جواد سماعة، «المعجم العلمي المختص»، ج٤/٩٨٠.

لتوضيح معنى الكلمة، وإنما اعتمد على وسائل أخرى، تسهم في زيادة توضيح المعنى وتشبيته في ذهن المستعمل، فالصورة صارت مساهمةً كثيراً في أيامنا في تثبيت المعنى وتوضيحه، لا سيما في الكلمات المادية؛ لأنه يمكن معرفة حجمها وطولها وعرضها أي يمكن تجسيمها في رمز مرتبط بالمعنى؛ لأن الكلمات لا يمكنها دائماً أن تقوم بتوضيح دلالة الكلمة بشكل كامل، كما يقول الدكتور حلمي خليل: «الكلمات نفسها قد تكون قاصرة على أداء مثل هذا العمل (تحديد المعنى)؛ ولذلك تلجأ بعض المعاجم المعاصرة إلى استخدام الصور بجانب الشرح، أي بمعنى آخر إحضار الشيء أمام القارئ، ففي المعجم الوسيط مثلاً نجده يشرح المعنى المعجمي لكلمة (الدراجة) قوله: مركبة من حديد ذات عجلتين تسير بتحريك القدمين أو الوقود) لكنه يشعر أن هذا التعريف أو الشرح غير كاف؛ لأنه قد يدل على أشياء أخرى، وبالتالي يلجأ إلى تصوير الدراجة بجانب الشرح»^(١).

وتتنوع طرق التعريف بها، فأحياناً تكون الصورة مستقلة عن التفسير بالكلمات وأحياناً تكون تاليةً للتفسير بالكلمات، وهذا التعريف بوساطة الصورة، لا يمكن أن يستعمل في المعاني التجريدية مثل: (الهوى، الفلسفة)، وإنما تقتصر على ما له حيز محسوس في الكون كما بين الباحث آنفاً، وهو لا يؤدي دوراً إذا لم يكن في ذهن القارئ تصوّر له فالتعريف «بالصورة أو الرسم التوضيحي يكون غير كافٍ على تحديد المدخل، إذا لم يكن للباحث خبرة سابقة عن مدلول الرسم أو الصورة»^(٢)، وقد نقل الدكتور علي القاسمي عن فليمك *Fleming* تعريف الشاهد بالصورة فبيّن أنه: «تشكيلات الخط، والنقطة، والمساحة، أو أي تشكيل لهذه العناصر الثلاثة يمثل الحوادث، أو الذوات (أشخاصاً وأماكن وأشياء)، سواءً أكانت منظورة أم مفهومة»^(٣).

لا شك أن المعاجم قد احتوت بعض الصور الموضحة للتعريف كما في مفاتيح

(١) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص ٨٠.

(٢) د. الجيلالي، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ٢٥.

(٣) د. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص ١٥٠.

العلوم، الذي وضع جدولاً كصورة توضيحية لتعريف الجُمْل (١) وكشاف اصطلاحات الفنون الذي وردت فيه صورة للمستطيل (٢)، لكنَّ هذا النوع من التعريف لم يكن سائداً في كل التعريفات مع أهميته في مثل هذه المعاجم كونها ليست للمختصين بحقل علميٍّ واحد وإنما المقصود بها من يريد أن يثقف نفسه بنفسه؛ لذلك لا بدَّ من صُورٍ تقرب له المفهوم المعرف باللفظ فتكون الصورة محاولةً من المعجميِّ لتقريب المفهوم إليه، فمعاجمنا موضوع البحث لم تخل من بعض الأشكال أو الرموز، إلا أن بعض رموزها يحتاج إلى توضيح، لأنها تزيد التعريف غموضاً، كما في بعض مصطلحات ما أطلقوا عليه علم الرَّمَل، فالرسم الذي يراه القارئ في كشاف اصطلاحات الفنون لا يقدم توضيحاً يسهم في تقريب مفهوم علم الرَّمَل بل يزيده غموضاً، أضف إلى ذلك أن كثيراً من المسميات المادية عُرِّفت ولم تُرفق بأيِّ شكل يوضحها كما في مصطلحات علم الحيل (الفيزياء)؛ ولذلك يجد القارئ صعوبةً هائلةً في معرفة الشيء الذي ورد في المعجم، فلا يستطيع تكوين صورة ذهنية له.

ومن الأمور التي يتحلَّى بها التعريف المعاصر ذكر معلوماتٍ تاريخية تحدد تاريخ ظهور المصطلح، وهذه المعلومات التاريخية مهمة في المعاجم التي تكون موجهةً للثقف العام؛ لأنَّ القارئ بوساطتها يستطيع الربط بين الكلمة وزمن استعمالها؛ ويمكن أن تقيّد هذه المعلومات المختصين في المصطلح وذلك في إيجاد معانٍ تتفق مع ما يجدُّ من مفاهيم، وكما يقول الدكتور الودغيري فإن ذكر هذه المعلومات: «يفيد إفادةً لا حدود لها في التأريخ لظهور وتطور الأفكار والمفاهيم والمصطلحات، وهذا ما نحن في أمس الحاجة إليه» (٣). فمعاجمنا المختصة التراثية بحاجة إلى القيام بعملية مسح وإحصاء لكل المصطلحات التي وردت فيها، ثمَّ القيام بتتبع ظهور معاني الكلمات والزمن الذي ظهرت فيه، حيث إن هذا المسح يؤدي إلى:

(١) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ١٩٤.

(٢) يُنظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج ٢ / ص ١٥٣٤.

(٣) الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص ٢٩٨.

١- الإسهام في تزويد المعجم التاريخي بتطور المصطلح العربي.
٢- الإفادة من التعريف في إيجاد لفظ مناسب لما يجد من مفاهيم معاصرة.
ومن الاختلافات التي نتجت عن تطور المعرفة أن المعجم اليوم لم يعد يقتصر على المعجم الورقي، بل إن المعجم المختص بمصطلحات العلوم صرت تراه في بنوك هائلة وفرتها مواقع على الشبكة، وأهم ميزات هذه البنوك كما بينها الدكتور علي القاسمي أنها ترفق المصطلحات بمعلومات ذات فائدة كبيرة للمتجمن فمن هذه المعلومات التي أتى الدكتور القاسمي على ذكرها:

«- مرتبة الصلاحية: حيث يلحق بكل مصطلح رمز يبين درجة الاعتماد عليه فيبين فيما إذا كان المصطلح موثوقاً به جداً أو موثوقاً به إلى حد ما....
- تاريخ الوضع: يُذكر بعد كل مصطلح تاريخ ظهوره أو وضعه أو تحديثه أو حتى التخلي عنه...»

- اسم الواضع: يُضاف إلى المصطلح اسم المؤسسة أو الشخص الذي وضعه أو ولده...»^(١).

اكتفى الباحث بذكر هذه الميزات الثلاث لطريقة وضع المصطلحات في البنوك المصطلحية؛ ليدل على أن ما تحتاجه معاجمنا التراثية هو إعادة نشر محتوياتها ثم ترتيبها وفق هذه الطريقة البديعة التي توصل المستعمل إلى فوائد جمة لا تقتصر على الترجمة وحسب، بل إنها تقف على تاريخ تطور المصطلحات وعلاقة المصطلح بالزمن الذي ظهر فيه وبفكر مبتدعه إن كان المصطلح منتماً لحقل العلوم الإنسانية، فيمكن إذا تحقق حلم ظهور بنوك مصطلحية للمصطلحات التراثية أن تؤسس استناداً إلى محتويات هذه البنوك دراسات في مجالات عدة: إنسانية، وعلمية بحتة تفيد الحضارة الإنسانية، ومما يؤسف له أن بعض ميزات البنك المصطلحي قد ظهرت إرهاباتها في بعض المصنفات العربية، فطاش كبرى زاده في مصنفه المشهور (مصباح السعادة ومفتاح السيادة)، نراه قد جعل دوحات كتابه محتوية على تأثيل لبعض العلوم ولبعض

(١) د. علي القاسمي، «المعجم العربية المختصة ومساهماتها في الترجمة ونقل التكنولوجيا»،

مصطلحاتها، وهو ما وجدناه في كشف الظنون لحاجي خليفة فأرضية تأسيس بنك مصطلحي تراثي ليست بالغائبة عنا؛ إذ إن علم المصطلح المعاصر يؤكد أهمية التوثيق لمصادر المصطلحات «فهو يقدم خدمات لا يستغني عنها العاملون في حقل المصطلحات من باحثين ومعجميين، فهو يزودهم بالمعلومات الببليوغرافية عن مصادر المصطلحات... مثل عنوان المصدر، واسم مؤلفه، واسم الناشر ومكان النشر...»^(١). وما يتطلبه تجميع ما تناثر من التراث هو جهد فرّق علمية تجتمع على تحقيق هذه الغاية، مدعّمة بإشراف من المؤسسات والأكاديميات العربية وعلى رأسها مجامع اللغة العربية.

الخلاصة:

بعد هذه الإطلالة التي تحتاج إلى تفصيل أكثر، يمكننا أن نقول: إن أعمال معجمييننا في التراث العربي الإسلامي، لم تكن محصورة في ميدان معجمي واحد، بل دخلت جميع ميادين المعجمية العامة والمختصة بفنونها المختلفة، وكان من المثير أن نراهم قد برعوا في تصنيف معاجم احتوت اللغة المختصة التي يتخاطب بها أهل الفنون العلمية، فظهر في تلك المعاجم إرهاصات تلاقت في بعض مظاهرها مع أسس المعجمية المختصة المعاصرة، وكما هو معلوم فإن المعجمية بأنوعها المتعددة لا تفترق كثيراً في أسسها العامة، فهي كلها تلتقي في دائرة عامة تشملها جميعاً، فالإطار الشكلي أو الصنعي يجمع فنون المعجمية كافة، ومن هنا وجدنا المعجمية المعاصرة التي صنفت لاحتواء مصطلحات العلوم، لم تخالف الإطار الصنعي العام للمعاجم العامة، وهذا ما وجدناه في تراثنا العربي كما بيّنت السطور السابقة، ولكن لا يمكن لمن يؤيد النهوض والتقدم أن يكتفي بما وصل إليه، وإنما عليه أن يصل الماضي بالجديد فيعيد نسج الماضي بالخيوط نفسها، لكن مع اختلاف الشكل الذي يلائم العصر ويتفق مع المرحلة المتطورة التي وصلت إليها صناعة المعاجم؛ ولهذا لا يمكن القول إن المعاجم العربية التراثية حققت كل ما وصلت إليه المعجمية المختصة المعاصرة، وهذا

(١) د. علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص ٢٨-٢٩.

يوافق منطق سنة التطور وسنة تنوع الحضارات، فلا معنى للحياة وللوجود إن استقرّ العلم عند نقطة ولم يتجاوزها؛ ولهذا فإنه لا بدّ من تحديد ما جدّ كي نتابع المسيرة ونطوّرّها، فعلينا أن نعرف ما هو عندنا كي لا نبدأ من الصفر ولتحدد ما نحتاجه كي نطوّر ما وصلنا.

ويرى الباحث أنّ إضافة مصطلحاتٍ عصريةٍ أو معاني جديدةٍ لمصطلحاتٍ ظهرت في التراث، يفيد في إيجاد نصوصٍ تؤرّخ لمراحل تطوّر مصطلحات العلوم العربية الإسلامية، وقد ذكر الباحث في الصفحات الأولى أنّ العمل في تصنيف معاجمٍ على صورة المعاجم التي عرض لها في هذه الدراسة توقف بعد ظهور جامع العلوم للأحمدنكري، وكم كان سيكون مفيداً لو أنّ العرب استمروا في تصنيف مثل هذه المعاجم، ووضعوا في كلّ عصرٍ المصطلحات الجديدة التي أُضيفت في كلّ حقلٍ علميٍّ ورد ذكره في المعاجم، أو الدلالة الجديدة لهذه المصطلحات، فلو أنّ مثل هذا العمل تحقّق، لكانت هذه السلسلة من الأعمال تمثل مدونةً تاريخيةً لنوعٍ خاصٍّ من الألفاظ وهو المصطلحات العلمية.